

للرجل نظيرة فهو كالمرأة والله اعلم واعلم ان غسل الرجل  
والمراة من الجنابة والحيض وغيرها من الاعمال الشرعية سواء  
في كل شئ الا ما استبان في الغسلة من الحيض والنفاس ان يشمت  
لها ان تستعمل فرصة من شئ وقد تقدم مرين صفة الغسل  
بجملها في الباب السابق فان كانت المرأة بكر لم يجب ايصال الماء  
الى داخل فرجها وان كانت نيبا وعت ايصال الماء الى ما يظهر  
منها حال وقوعها لقصا الحاجة لانه صار في حكم الظاهر هكذا  
نص عليه الشافعي وجاهير العلماء رحمه الله وقال بعض اصحابنا  
لا يجب على النيب غسل داخل الفرج وقال بعضهم يجب ذلك  
في غسل الحيض والنفاس ولا يجب في غسل الجنابة والصحيح  
الاول والله اعلم واما امر عبد الله بن عمر رضي الله عنهما بقص  
النساروسهن اذا اغسلن فجعل انه اذا اجاب ذلك عليهن  
و يكون في شعور لا يصل اليها الماء ويكون مذمها له انه يجب  
النفص بكامله كما حكينا عن النبي ولا يكون بلغ حديث اخر  
سنة وغايته رضي الله عنهما ويحتمل انه كان يامرهن بذلك على  
الاستحياء والاحتياط للابواب والله اعلم **باب**  
استحياء استعمال الغسلة من الحيض فرصة من مثل في موضع  
الذم فقد منافي الباب الذي قبله ان صفة غسل الرجل والمرأة  
سواء وقد تقدم مرين ذلك مسوقا والمراد في هذا الباب بيان  
السنه في حق الغسلة من الحيض ان تاخذ شيئا من مثل فيتمه  
في قطنه او حرقة او نحوها وتدخلها في فرجها بعد اغتسالها  
ويستحب هذا المناء ايضا لانها في معنى الحيض وكره الخليل  
من اصحابنا في كتابه القنع انه يستحب للغسلة من الحيض و  
النفاس ان تحلب جميع المواضع التي اعلمها الله من بدنها  
وهذا الذي ذكره من تعميم مواضع الذم من البدن عزيب

لا يبر

لا امره لغرض بعد البحث واختلاف العلماء في الحكمة من استعمال  
المسك فالصحيح المختار الذي قاله البخاري وغيره من اصحابنا وغيرهم  
ان المقصود باستعمال المسك تطيب المحل ورفع الرائحة الكريهة  
وحكي افضى الفضة الماوردي من اصحابنا في ذلك وجهين  
لاصحابنا احدهما هذا والثاني كونه اسرع الى علوق الولد فان كان  
فلنا بالاول وقد قدمت المسك استعملت ما يخلصه من طيب الرائحة  
وان قلنا بالثاني استعملت ما قام مقامه في ذلك من القسط و  
والاظهار وشبهها قالوا وتختلفوا في وقت استعماله من قال  
بالاول قال تستعمله بعد الغسل ومن قال بالثاني قال قبله  
هذا اجر كلام الماوردي وهذا الذي حكاه من استعماله قبل الغسل  
ليس بشئ ويحكي في اباطاله رواية مسلم في الكتاب في قوله صلى الله  
عليه وسلم تاخذ احد اكن ماها وسدورها فتنظفها فتنظف الطهور  
ثم تصب على راسها فتدلكه ثم تصب عليها الماء ثم تاخذ فرصة  
مستكة فتنظف بها وهذا نص في استعمال الفرصة بعد الغسل  
واما قول من قال ان المراد الاسراع علوق الولد فضعيف  
او باطل فانه على مقتضى قوله ينبغي ان يخص به ذات الزوج المبر  
الذي يتوقع جماعه في الحال وهذا شئ لم يصير اليه احد نعمه  
واطلاق الاثاويث ترد على من التزمه بل الصواب ان المراد تطيب  
المحل وان الة الرائحة الكريهة وان ذلك مستحب لكل غسلة  
من الحيض والنفاس سواء كانت ذات الزوج وغيرها وتستعمله  
بعد الغسل فان لم يجد مسكا فاستعمل اي طيب وجدت فان لم  
يجد طيبا استحب لها استعمال الطين الظاهر ونحوه مما يزيد  
الكراهة بنص عليه اصحابنا فان لم يجد شيئا فاللطف بكيفية ان  
ترك الطيب مع التمكن منه كره لها وان لم يتمكن فلا كراهة  
في حذفها والله اعلم واما الفرصة فهي كبر الماء والسكان الراويها